

## البيان الختامي للمجلس الوطني

تواصل التنسيقية الوطنية للأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد معركتها النضالية التاريخية الهادفة إلى إسقاط التعاقد وإدماج جميع الأساتذة في أسلاك الوظيفة العمومية وفق النظام الأساسي لموظفي وزارة التربية الوطنية، وذلك دفاعا عن المدرسة والوظيفة العموميتين ومكانة نساء التعليم ورجاله، وفي ظل استمرار الدولة المغربية في سياستها التخريبية، والتعاطي السلبي مع مطالب التنسيقية بتحايلها وتلاعبها بالمصطلحات والقوانين السلطوية لخداع الشغيلة التعليمية ككل، لشق الطريق نحو هدم المدرسة العمومية تنفيذا لإملاءات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي دون مراعاة مصلحة المتعلمين والمتعلمات ومستقبل أبناء الشعب المغربي وعدم مباليتها بما ستؤول إليه الأوضاع في قادم الأيام، فعوض البحث عن حلول جذرية تضع حدا لحالة النكوص والتردي التي تشهدها المنظومة التربوية حتى تنسجم مع شعار "مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء" بالشكل الذي يخدم المدرسة والمدرسين والمتعلمين، تواصل سياسة الهروب إلى الأمام والآذان الصماء وذلك بنهج حوارات صورية لا تفضي إلى نتائج ملموسة بهدف امتصاص غضب الجماهير الأستاذية وتغليب الرأي العام ومحاولة إثبات أنها عازمة على حل الملف، فوزارة التربية الوطنية على دراية تامة بالملف المطلي الذي سطرته التنسيقية الوطنية للأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد، والذي لا يحتاج هذا التماطل المقصود من قبل المسؤولين.

لقد حددت التنسيقية الوطنية للأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد منذ التأسيس أهدافها المتمثلة في "إسقاط التعاقد"، و"الدفاع عن مجانية التعليم" و"إدماج كافة الأساتذة في أسلاك الوظيفة العمومية"، ودافعت وما زالت تدافع عنها سيرا على درب الشهداء (عبد الله حجيلي، ...)، فرغم محاولات وزارة التربية الوطنية والحكومة المغربية إقبار الوظيفة العمومية وبيع التعليم العمومي عبر مخططاتها المترجمة في القوانين التراجعية والأنظمة الزائفة التي تفرض الهشاشة على أطر هيئة التدريس في محاولة يائسة لخلق إجماع حولها عبر حواراتها الماراطونية، فإن التنسيقية الوطنية للأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد باعتبارها إطارا شرعيا ومستقلا لن تتراجع عن خطها النضالي أو تساهم في خلق إجماع حول كل ما يشرعن الزحف على ما تبقى من مكتسبات المدرسة والوظيفة العموميتين.

إن انصياع الدولة المغربية لتوجيهات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من أجل تأزيم الوضع الاجتماعي لأغلبية الشعب المغربي وإثراء الأغنياء منه، لم يكن يوما قرارا يهدف إلى إصلاح أوضاع المؤسسات العمومية والتقدم بها بخطوات إلى الأمام بقدر ما تضع هاته المؤسسات المالية الدول المقترضة رهائن لديها وهو ما وقع بالعديد من الدول.

في هذا السياق عقدت التنسيقية الوطنية للأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد مجلسا وطنيا يومي 21 و22 فبراير 2020 والذي خصص لمناقشة مخرجات المجموع العامة الإقليمية (تقييم البرنامج النضالي السابق وآفاق المعركة والبرنامج النضالي...). وبعد نقاش مستفيض ومسؤول، استحضارا لكل المخططات التراجعية التي تهدد المجتمع المغربي عموما والشغيلة التعليمية خصوصا، خلصت إلى البرنامج النضالي الآتي:

التاريخ	الشكل النضالي	ملاحظات
الثلاثاء 25 فبراير 2020	حمل شارات سوداء تنديدا بالمحاكمة التي يتعرض لها الأستاذ بوجمعة بودحيم بمديرية تارودانت وتنديدا بالهجوم الذي يطال الشغيلة التعليمية	
أيام 3، 4 و5 مارس 2020	إضراب وطني عقد جموعات عامة محلية أو إقليمية أو عقد مجالس إقليمية	سيعلن عن التفاصيل من طرف المكاتب الإقليمية أو الجهوية
الأربعاء 4 مارس 2020	شكل محلي أو إقليمي أو جهوي حسب خصوصيات كل جهة أو مديرية بمناسبة ذكرى تأسيس التنسيق الوطنية للأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد	
أيام 23، 24 و25 مارس 2020	إضراب وطني	إضراب يوم 22 مارس 2020 بالنسبة للأساتذة الذين يشتغلون يوم الأحد.
الاثنين 23 مارس 2020	مسيرة احتجاجية بمدينة تطوان بمشاركة كل من جهة طنجة-تطوان-الحسيمة، جهة الرباط-سلا-القنيطرة، جهة الشرق، جهة فاس-مكناس، جهة الدار البيضاء-سطات. مسيرة احتجاجية بمدينة مراكش بمشاركة كل من جهة الداخلة واد الذهب، جهة العيون الساقية الحمراء، جهة كلميم واد نون، جهة سوس ماسة، جهة مراكش أسفي، جهة درعة تافيلالت، جهة بني ملال خنيفرة	سيعلن عن التفاصيل من طرف المكاتب الإقليمية أو الجهوية

وانسجاما مع مواقفنا في التنسيق الوطنية للأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد الداعية لوقف تسليع المدرسة العمومية فإننا نحذر وزارة التربية الوطنية باعتبارها المكلفة بالقطاع من أي حوار خارج أرضية إسقاط التعاقد وإدماج جميع الأساتذة في أسلاك الوظيفة العمومية. وإننا في التنسيق الوطنية للأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد ونحن نتابع بقلق شديد الوضع الكارثي داخل المنظومة التعليمية، نؤكد مواصلة النضال حتى تحقيق جميع المطالب المعلن عنها في الملف المطلي، ونحمل الوزارة الوصية مسؤولية ما ستؤول إليه الأوضاع، كما ندعو جميع الإطارات النقابية والحقوقية إلى الانضمام إلى المعركة النضالية والانخراط الفعلي ميدانيا بدل الحرب المتبادلة التي لا تخدم سوى مصاصي دماء الشعب المغربي، ونعلن للرأي العام الوطني والدولي ما يلي:

﴿ تجديد رفضنا لآلية التعاقد أو ما يدعى كذبا "التوظيف العمومي الجهوي"؛ ﴾

﴿ مطالبتنا الدولة المغربية بإدماج جميع الأساتذة في أسلاك الوظيفة العمومية وفق النظام الأساسي لموظفي وزارة التربية الوطنية؛ ﴾

﴿ رفضنا الدخول في أي نقاش خارج الإدماج الحقيقي الموجود قبل سنة 2015؛ ﴾

﴿ تحميلنا المسؤولية التامة للدولة المغربية في التدخلات القمعية التي تطال الحركات الاحتجاجية وفي مقتل الشهيد " عبد الله حجيلي "؛ ﴾

﴿ استنكارنا الشديد للمتابعة غير القانونية التي تطال الأستاذ بوجعة بودحيم، واستعدادنا للدخول مع كل الفاعلين في القطاع في أشكال نضالية من أجل إنصافه؛

﴿ إشدتنا بالروح النضالية العالية التي يتحلى بها أساتذة فوج 2020، وتحيتنا لهم على المشاركة الوازنة في مسيرات الأقطاب ودعوتنا لهم إلى فتح قنوات التواصل مع المكاتب الإقليمية والجهوية لتعميق النقاش حول مخاطر آلية التعاقد وآفاق المعركة؛

﴿ دعوتنا أساتذة فوج 2020 إلى تجسيد البرنامج النضالي المسطر في شهر مارس بكل تفاصيله؛

﴿ مطالبتنا العاجلة بصرف أجور ما تبقى من أساتذة فوج 2019 (جهة الرباط سلا القنيطرة، جهة بني ملال خنيفرة،...)؛

﴿ مطالبتنا بالتسوية الإدارية لعدد من أساتذة فوج 2019 بجهتي الشرق و الدار البيضاء سطات؛

﴿ مطالبتنا بتمكين الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد من حق الاختيار بين سلك الثانوي الإعدادي وسلك الثانوي التأهيلي؛

﴿ مطالبتنا بالاستجابة الفورية للملفات المطلوبة الجهوية والإقليمية (التعويض عن المنطقة، التعويضات العائلية، التعويض عن التكوين، تعويض نواب المدراء،...)؛

﴿ استنكارنا الشديد للاقتطاعات "غير المشروعة" و"السرقية" المتكاملة الأركان التي تطال أجور الأساتذة والأستاذات الذين مارسوا حقهم في الإضراب و اعتبرنا الاستمرار فيها بمثابة عدم وجود أية نية حقيقية لحل الملف المطلي للتنسيقية؛

﴿ تجديد مطالبتنا للإطارات النقابية والحقوقية والسياسية والمجتمع المدني وخاصة جمعيات أمهات وآباء وأولياء التلاميذ الانضمام إلى معركة الدفاع عن المدرسة العمومية ومجانبة التعليم قبل فوات الأوان؛

﴿ دعوتنا جميع الإطارات النقابية والحقوقية والسياسية والحركة الطلابية والجمعية الوطنية للمعطلين بالمغرب إلى الانخراط الفعلي في البرنامج النضالي المسطر، دفاعا عن المدرسة العمومية ومجانبة التعليم؛

﴿ دعوتنا كافة الشغيلة التعليمية وكل الإطارات النقابية إلى الإنخراط الفعلي في الإضراب الوطني المسطر في شهر مارس بدل إصدار بيانات الدعم والمساندة فقط؛

﴿ دعوتنا مختلف التنسيقيات المتواجدة في قطاع التعليم (المقvisين من خارج السلم، ضحايا النظامين، حاملي الشهادات،...) إلى الانخراط في الإضراب الوطني المسطر والحضور الوازن في الأشكال النضالية الموازية؛

﴿ دعوتنا جميع الأستاذات والأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد بما فيهم فوج 2020 إلى مقاطعة كل اللقاءات والتكوينات التي تصادف أيام الإضراب؛

﴿ دعوتنا جميع الأستاذات والأساتذة إلى الالتفاف والالتحام حول إطارهم الشرعي التنسيقية الوطنية للأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد دون الانسياق وراء كل الإشاعات المشوشة على المعركة النضالية.



عاشت التنسيقية الوطنية للأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد  
صامدة، مناضلة، ومستقلة.